معلقة باجسام تحمل ان تكون تلك الاجسام الالات لادراكها كما في هذه النشات ابدانهم
آلات له الا ان تعالى عراده من ادراكه بالذات عدم احتياجه الى البدن الذي تعلق به في الدنيا
فان ادراكه بان مع حرانه واحاد اي احد من الا انه للشهداء ابسروا بهم بحال بحسن
حال ويجوز ان يكون الاول اي ويجوز ان يكون الاستبشار الاول استبشار بحال اخوانهم
وهذا الاستبشار استبشار بحال انفسهم فهذا الاحتمال والاحتمال الاول الذي ذكر ان يكون
الاستبشار بحال الاخوان على انه استيناف معترض كذا في الكشاف ومعناه انه كلام مبتداء
ليس معطوفا على ما سبق ذكره معترضا لكونه في اخر الكلام وليس بمعطوف ومن هذا على ان الجملة
المعترضة لا يلزم ان يكون بين كلامين متصلين المقصود من ذكر الوصفين المراد من الوصفين
الاحسان والتقوى الا النعت الكحولي كان المستجيبين كلهم اي فانهم اي المستجيبين
الصحابة وهم بالصفتين المذكورتين ولينقص حق يدخل صاحبه النار فان قيل الايمان
وان كان ضعيفا لا يوجب تخصيص دخول الشخص في النار بل يوجب خروجه عنها كما ورد في الحديث
انه يخرج من النار من كان في قلبه حبة من خردل من الايمان قلنا ضعف الايمان يوجب ترك
الواجب وفعل النهي الموجبين للدخول النار وما بعده بيان لشيطنته اي حكمه استيناف
يكون دليلا على كونه شيطانا اوصفته وما بعده خبر اي الشيطان صفة لاسم الاشارة
ويخوف اولياءه خبر فالمعنى انما ذلكم الشيطان الا يخوف اولياءه يعني ابليس عليه اللعنة
فان قيل محصل كلامه ههنا انه ان كان ذا اشارة الى المثبط كان المراد من الشيطان المعنى
اللغوي وان كان اشارة الى القول كان من الشيطان ابليس لان نعيما وابا سفيان عوده ان اراد
القول فلا باعث على ان المراد من الشيطان غير ابليس بل يمكن ان يقدر مضاف كما ذكر حتى يكون الشيطان
ابليس كما هو المتبادر من لفظ الشيطان فان قيل كيف ينسب قولهما الى الشيطان قلنا لما حصل القول المذكور
من الشيطان ووسوسته نسبه اليه الضمير للناس الخ اي ضميرهم راجع الى الناس في قوله ان
الناس قد جمعوا لكم على الاول ان يفسر الاولياء بالقاعدين عن القتال والى الاولياء ان كان المراد

المراد من الاولياء ابا سفيان واصحابه وهو التفسير الثاني للاولياء يحمل المفعول والمصدر نحو الاول
معناه لن يصلوا الى اولياء الله شيئا من الامور الضارة وعلى الثاني معناه لن يضروا شيئا من الضرر وفي
ذكر الارادة اي الاولى ان تعالى ان في ذكرها دليلا على المقصود الذي هو عدم الجعل الحظ لهم في الاخرة لانه اذا
لم يرد الله لهم حظا في الاخرة لم يحصل لهم ذلك الحظ لانه تعالى لو قيل لا يجعل الله لهم حظا في الاخرة لكان دليلا
على ارادة عدم الجعل وكان ابلغ لانا نقول لا يلزم من عدم الجعل ارادة عدم الجعل بل عدم ارادة الجعل
مع ان المقصود عدم الجعل فالمناسب المبالغة فيه وانما نملي بدل منه لم يجعل مفعولا ثانيا
لان المفعول الثاني من هذا الباب يجب ان يحمل على الاول لكن ههنا ليس كذلك لهذا ما جعل مفعولا ثانيا ثم
سد او يضاف حتى يصح الحمل وانما اقتصر على مفعول واحد لان التعويل اي البدل منه في حكم التنحي من حيث
انه غير مقصود بالذات والبدل المذكور صح ان يكون قائما مقام المفعولين ادى حمله ايصح قيامها مقام مفعولي
ما حسب فان قيل يلزم جواز حذف مفعولي باب حسب لا الحاجة الى عدم قيام البدل مقام المفعولين قول
قلنا فرقا بين الاقتصار والحذف فالاقتصار ان لا يكون المفعول الثاني لا مذكورا ولا مقدرا والحذف ان لا يكون
مذكورا او يكون مقدرا وههنا الاقتصار لا الحذف فكان حقها اي لان فاعل علم الخط ان ما المصدرية
منفصل عن الحرف الذي قبلها تنبيها على كونها مع ما بعدها في حكم كلمة واحدة استيناف بما هو العلة
للحكم قبلها يعني دليل على الحكم المتقدم وهو عدم الحسبان المذكور فانه اذا كان الاملاء لزيادة
الاثم كان دليلا على عدم الحسبان ان املاءهم خير لهم وعند المعتزلة اي ليست للارادة حتى
يكون المعنى لاراد الله ازدياد اثمهم كما هو مذهب اهل السنة لان ارادة اثمهم قبيح عند المعتزلة وهو غير
جائز على الله تعالى بكسر الاول اي بكسر ان في انما نملي لهم خير لانفسهم ولا تحسبن الذين كفروا
ان املاءنا لهم لازدياد الاثم بل للتوبة لكن ان يقول لا يخ اما ان يكون املاء الله تعالى لهم لازدياد الاثم
او للتوبة فان كان الاول لم يكن هذا التفسير صحيحا وان كان الثاني لم يكن التفسير الاول صحيحا والجواب ان كلا
من الامرين محتمل لانه يصح ان يكون مراد الله تعالى من املائهم زيادة اثمهم ويحتمل ان لا يكون كذلك بل يكون
املاءهم لتوبتهم لان الله تعالى يفعل ما يشاء والتفسيران المذكوران على هذين الاحتمالين فان قيل

وله
الاثم